مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
Journal homepage:
http://scientific-journal.sustech.edu/

دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي في السودان

"دراسة ميدانية على بنك السودان المركزي للفترة 2018م"

محمد عوض العبيد علي و عمر السر الحسن محمد و ابراهيم فضل المولى البشير

بنك السودان المركزي

معهد الادارة العامة – المملكة العربية السعودية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات التجارية

المستخلص:

تمثلت مشكلة الدراسة في أن ضعف الإهتمام بالدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية قد يكون المؤثر الأساسي في الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في السودان. هدفت الدراسة إلى قياس أثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي. خلصت الدراسة إلى وجود أثر معنوي للدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي، ووجود أثر معنوي للدور الرقابي في تحقيق الإستقرار المالي للقطاع المصرفي . أوصت الدراسة بضرورة استمرار بنك السودان المركزي في وضع برامج الاصلاح للمصارف المتعثرة، تحسين الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للجهاز المصرفي، وزيادة عدد مرات التفتيش على البنوك التجارية لتحسين التزام المصارف بموجهات البنك المركزي.

ABSTRACT:

The study problem can be summed up in the inadequate attention being given to the regulatory and the supervisory role of central banks, which may be considered as a major factor affecting the achievement of financial stability in Sudanese banking system. The study aimed at measuring the impact of both the regulatory and supervisory role of central banks in achieving financial stability in the banking system. The study main findings indicated the existence of a significant positive impact for both the regulatory and supervisory role of Central Bank of Sudan in achieving financial stability in Sudanese banking system. The study calls for the continuity of Central Bank of Sudan in designing a reform program for the insolvent banks; besides enhancing the regulatory role of the bank in achieving financial stability in banking system; as well as increasing the frequency of inspection for commercial banks in order to enhance their compliance with the central bank directions.

الكلمات المفتاحية: البنوك المركزية، الدور التنظيمي، الدور الرقابي، الاستقرار المالي.

المقدمة:

يمثل البنك المركزي في أي دولة قمة الهرم في النظام المصرفي والمالي لمعظم الدول في العالم فهو بنك البنوك، فمنذ ظهور البنوك المركزية في العالم قبل أكثر من ثلاثة قرون اضطلعت البنوك المركزية بمهام ووظائف كبيرة في دولها وتطورت وظائفها شيئاً فشيئاً بدءاً بالسلطة النقدية وإصدار العملة مروراً ببنك الدولة ومستشارها النقدي وبنك البنوك وملجأها الأخير إلى دورها في تحقيق الاستقرار المالي حديثاً، ويعتبر الدور التنظيمي والرقابي أحد أهم الأدوار التي تقوم بها البنوك

المركزية والسلطات النقدية الحديثة وذلك لتحقيق الاستقرار المالي وبناء جهاز مصرفي قوي ذا كفاءة وفاعلية قادر على أداء دور الوساطة المالية وتحقيق النمو الاقتصادي خدمةً للمجتمع وتحقيقاً للرفاه الإقتصادي.

مشكلة الدراسة:

يمثل كل من الدور التنظيمي والدور الرقابي الأدوار المهمة التي تقوم بها البنوك المركزية حول العالم بهدف تحقيق الاستقرار في النظام المصرفي من خلال إصدار الموجهات وإتخاذ التدابير التي تساعد المصارف في تقليل أثر المخاطر وتحسين ملاءتها المالية وذلك عن طريق حث المصارف على الإحتفاظ برأس المال والاحتياطيات الكافية لمواجهة جميع أنواع المخاطر. وقد استحوذت قضايا الاستقرار المالي على اهتمام البنوك المركزية حول العالم خاصةً بعد الأزمة المالية العالمية (2008م)، وذلك لتعزيز قدرة المصارف على تحمل المخاطر وإمتصاص أثر الازمات المالية عند حدوثها، وبدوره اهتم بنك السودان المركزي بتطوير كل من دوره التنظيمي ودوره الرقابي وذلك بمواكبة التطورات التنظيمية والرقابية العالمية، وبناءاً على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس والمتمثل في معرفة دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، ويتفرع عنه السؤالان الآتيان:

1. ما تأثير الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي؟.
2. ما تأثير الدور الرقابي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي في الجهاز المصرفي؟.

أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتمثل في سد الفجوة في الدراسات السابقة التي تناولت أثر الدور الرقابي والدور التنظيمي للبنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، والاستفادة منها في الدراسات المستقبلية في مجال الاستقرار المالي.

الأهمية العملية:

تُسهم الدراسة في سد الفجوة بين الواقع العملي والأكاديمي في مجال الاستقرار المالي، ويعزز الاستفادة من النظريات العلمية والأكاديمية في تطوير الدور التنظيمي والدور الرقابي لبنك السودان في تحقيق الاستقرار المالي.

اهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الاتي:

1. توضيح دور بنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
2. التعرف على مفاهيم الاستقرار المالي.
3. قياس أثر الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
4. قياس أثر الدور الرقابي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار الفرضيات الآتية:

1. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.
2. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي.

منهجية الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الإحصائي لوصف الظاهرة وتحليليها من خلال تصميم استبانة تم توزيعها على العاملين ببنك السودان المركزي، وتم تحليلها من خلال استخدام نموذج الانحدار المتعدد.

مصادر جمع بيانات الدراسة:

1. البيانات الأولية من خلال الإستبانة.
2. البيانات الثانوية: المراجع والكتب والدوريات والرسائل الجامعية والانترنت.

حدود الدراسة:

1. الحدود المكانية: بنك السودان المركزي (إدارة الرقابة المصرفية الوقائية، إدارة التفتيش، إدارة تنظيم الجهاز المصرفي، وإدارة المراجعة الداخلية).
2. الحدود الزمنية: العام 2018م.

تنظيم الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى أربعة محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول الإطار العام للدراسة والدراسات السابقة، ويتناول المحور الثاني الاطار النظري للدراسة، أما المحور الثالث فيتناول الدراسة الميدانية، بينما يتناول المحور الرابع النتائج والتوصيات.

الدراسات السابقة:

دراسة: مليكة وبهية، (2016م):

هدفت الدراسة إلى تحديد العلاقة بين العولمة المالية والاستقرار المالي مع التركيز على التحديات التي تفرضها الأنظمة المالية والمخاطر التي تواجه النظام المالي. توصلت الدراسة إلى ضرورة التوفيق بين العولمة المالية والاستقرار المالي من خلال العمل على تنظيم واستقرار النظام المالي والتأكيد على حتمية استقراره.

دراسة، Adiana، (2013م):

هدفت الدراسة إلى تقديم وجهات النظر المختلفة التي تناولت دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي والتحديات المُستجدة التي تواجه البنوك المركزية والتأكيد على ضرورة توسيع مظلة مهام البنوك المركزية لتشمل القيام بدور المحافظة على الاستقرار المالي بجانب الأدوار التقليدية. توصلت الدراسة إلى أن الاستقرار المالي هو أحد الخصائص المهمة للنظام المالي، وأنه من المقبول أن تقوم البنوك المركزية بأدوار مهمة في المحافظة على الاستقرار المالي ويمكن لها الاستفادة من بعض الخصائص المهمة والتي ستساعدها في القيام بهذا الدور مثل قيامها بالتنظيم والرقابة على الجهاز المصرفي ودور المقرض الأخير للمصارف.

دراسة: مغاري وغنية، (2013م):

هدفت الدراسة إلى معرفة إلى أي مدى التزمت الجزائر بتطبيق المبادئ الاساسية للرقابة المصرفية وفق معايير بازل3 . توصلت الدراسة إلى أن بنك الجزائر عمل على مواكبة مهمة الإشراف والرقابة القائمة على المخاطر من اجل تعزيز عمليات الرقابة الاحترازية الهادفة إلى تعزيز الاستقرار المالي.

دراسة: السبعاوي وآخرون، (2012م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأسس والضوابط التي يستند عليها النظام المالي والاقتصادي الإسلامي ودور الصناعة المصرفية الإسلامية في التعامل مع الأزمات وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها: أن عدم الاستقرار المالي الذي شهده النظام الرأسمالي سببه هشاشة النظام المالي وعدم قدرته على الوقوف أمام الازمات المالية كونه يستند إلى أُسس غير منضبطة، وأن النظام المالي والاقتصادي الإسلامي يستند إلى مجموعة من الضوابط والأحكام الشرعية التي تساعده في التصدي للأزمات المالية والحد من آثارها.

دراسة، Erkan، (2012م):

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى خلاصة يمكن من خلالها توضيح من الذي يجب أن يقوم بدور المحافظة على الاستقرار المالي، هل هي البنوك المركزية بجانب دورها في المحافظة على استقرار الأسعار، أم أنه يحب أن تُسند هذه المهمة إلى جهات يتم انشاءها من اجل القيام بهذا الدور. توصلت الدراسة إلى ضرورة انشاء مجلس للاستقرار المالي ليقوم بتنسيق الأدوار بين المصارف واسواق المال وبقية مؤسسات القطاع المالي مع الأخذ في الاعتبار خبرة البنوك المركزية في التعامل مع الأزمات المالية.

دراسة: Uyen Dang، (2011م):

هدفت الدراسة إلى الافادة بمعلومات اساسية عن الرقابة المصرفية والتي يعتبر نظام التصنيف الرقابي CAMEL المقياس الرئيسي لتقييم سلامة وأمان المصارف، كما هدفت ايضاً إلى ابراز أهمية نظام التصنيف CAMEL في التفتيش على المصارف. توصلت الدراسة إلى أن نظام التصنيف الرقابيCAMEL مهم للرقابة المصرفية وأنه شائع الاستخدام بواسطة السلطات الرقابية في العالم.

دراسة: عصام قريط، (2011م):

هدفت الدراسة إلى توضيح تأثير رقابة البنك المركزي في أعمال المصارف الإسلامية وهل تكون ذات تأثير ايجابي، وهل تراعي رقابة البنك المركزي طبيعة أعمال المصارف الإسلامية وآلياتها وأساليبها الاستثمارية، وتوصلت الدراسة إلى أن البنك المركزي يقوم بالرقابة على الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية ويستخدم الأساليب نفسها المستخدمة في الرقابة على البنوك التقليدية.

دراسة: ياسر عبد طه، (2010م):

هدفت الدراسة إلى التعرف على فعالية الرقابة المصرفية التي تمارسها سلطة النقد الفلسطينية على المصارف الإسلامية في فلسطين والوقوف على نقاط الضعف في أنظمة الرقابة المصرفية، وفعالية الأدوات والوسائل المستخدمة في الرقابة المصرفية، القوانين والتشريعات المتعلقة. توصلت الدراسة إلى ضعف فعالية بعض معايير وأدوات الرقابة الكمية والنوعية المستخدمة في الرقابة على المصارف الإسلامية.

دراسة: وفاء عثمان، (2008م):

هدفت الدراسة إلى قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثره في تطوير سياسات المصارف في السودان، وذلك من خلال التطرق للتغيرات في الصناعة المصرفية وعدم قدرة المصارف على مواكبتها وضعف قدرتها على المنافسة نسبة لصغر حجم رأس مالها، وتوصلت الدراسة إلى تأثر المصارف بالعوامل الداخلية والخارجية الأمر الذي أدى الى هروب الودائع خارج القنوات المصرفية.

دراسة: أحلام مبارك، (2005م):

هدفت الدراسة إلى توضيح الاطار العام لدور الرقابة الذي تمارسه السلطات الاشرافية على أعمال البنوك، والتعرف على المعايير الرقابية الدولية وتأثيرها على تفعيل الآليات الاشرافية للبنوك المركزية وتعميق الملاءة المصرفية للبنوك، توصلت الدراسة إلى اعتبار أعمال الرقابة والتفتيش الخارجي على نشاط المصرف أعمالاً مكملة وليست بديلة للرقابة الداخلية للبنوك، تتمثل آليات رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك عموماً في التدخل للتأثير على مسار الائتمان في الاقتصاد والسيطرة على السيولة.

مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على مفهوم الرقابة المصرفية والأدوات المستخدمة في ممارستها واستخدام نظامCAMEL في تقييم سلامة المصارف، كما ركزت أيضاً على أهمية قيام البنوك المركزية بالمحافظة على الاستقرار المالي بجانب دورها في المحافظة على الاستقرار النقدي. أما الدراسة الحالية فإنها تركز على الدور الرقابي والدور التنظيمي لبنك السودان المركزي وأثره في تحقيق الاستقرار المالي وبالتالي تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث متغيرات الدراسة وهي الدور الرقابي والدور التنظيمي لبنك السودان المركزي في تحقيق الاستقرار المالي للقطاع المصرفي بالسودان.

الدور التنظيمي للبنوك المركزية:

يتمثل الدور التنظيمي للبنك المركزي في وضع التشريعات المصرفية والمنشورات المنظمة للعمل المصرفي(ريمة، 2011م، ص73)، فمن المعلوم أن البنوك التجارية تعتمد بصورة أساسية على الموارد الخارجية المتمثلة في الودائع بمعنى أنها تعتمد على أموال المودعين الأمر الذي دفع الدول إلى وضع القوانين اللازمة لتنظيم أعمال المصارف (عبد الواحد، 2016م، ص95)، وتقوم البنوك المركزية باستخدام مجموعة من الأدوات التنظيمية التي تستهدف تنظيم ورقابة جميع الانشطة التمويلية والاستثمارية والمصرفية (قريط، 2011م، ص154) بما فيها الحد من تركز القروض المصرفية لعملاء محددين، وذلك عبر التأكد من أن جميع المؤسسات المصرفية بما فيها البنوك التجارية تلتزم وتتقيد في أعمالها بأحكام وقانون البنك المركزي وتضع التوجيهات والتعليمات الصادرة عنه حيز التنفيذ (معتوق، 2000م،ص 123). مما سبق يتضح للباحثين أن الدور التنظيمي للبنوك المركزية يتمثل في وضع الضوابط والمنشورات التي تنظم العمل المصرفي من أجل حماية المودعين وتحقيق الاستقرار المالي.

ثانياً– الدور الرقابي للبنوك المركزية:

يتمثل الدور الرقابي للبنك المركزي في القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها البنوك المركزية والسلطات الرقابية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف من اجل الوصول إلى جهاز مصرفي سليم يمكنه الإسهام في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين(منال، 2009م،ص 5)، وقد أوضحت لجنة بازل للرقابة المصرفية أن النظام الرقابي الفعال يقوم على ثلاثة محاور رئيسية تتمثل في تحديد مخاطر العمل المصرفي، وضع الإطار العام لعملية الرقابة، والإيفاء بالمتطلبات الحصيفة للرقابة المصرفية الفعالة (الأعرج، 2009م، ص75). مما سبق يتضح للباحثين أن الدور الرقابي للبنوك المركزية يتمثل في الإجراءات الرقابية التي تقوم بها البنوك المركزية حمايةً للمودعين وتحقيقاً للاستقرار المالي.

العلاقة بين الدور التنظيمي والدور الرقابي:

تُعد المصارف من أكثر المؤسسات المالية تنظيماً بالقوانين والتشريعات واللوائح التنظيمية الصادرة عن البنك المركزي وذلك للدور الجوهري الذي تقوم به في الاقتصاد بصورة عامة، ويستخدم مصطلحي التنظيم والرقابة في بعض الأوقات بشكل متبادل في حين أنهما يختلفان مهنياً فتنظيم المصارف يشير إلى التوجيهات والتعليمات والمنشورات واللوائح التنظيمية التي تمكن المصارف من الحفاظ على بيئة اقتصادية قوية وذلك لأن النظام المصرفي يقوم بدور أساسي في عملية الوساطة المالية وتسوية المدفوعات وتوزيع المدخرات، فقيام البنوك المركزية بدورها التنظيمي في اطار سياسة اقتصادية شاملة وفعالة يسهم في تأمين الاستقرار المالي في دولها، بينما تركز الرقابة المصرفية بشكل رئيسي على الأمان والسلامة المالية للمؤسسات المصرفية (أمين، 2010م، ص9). مما سبق يتضح للباحثين أن هنالك تداخل بين الدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية مع وجود اختلافات بينهما تتمثل في أن الدور التنظيمي يأتي سابقاً للدور الرقابي من خلال وضع الضوابط والتعليمات والموجهات ومن ثمّ تتم الرقابة وفق الضوابط والتعليمات تحقيقاً للاستقرار المالي.

الاستقرار المالي:

الاستقرار لغة: مأخوذ من مادة (ق ر ر) وقد جاءت كلمة استقر بمعنى الثبوت في المكان بعد ترحال وايضاً بمعنى السكن، والمُستقَر هو القرار والثبوت ويقال صار الأمر إلى مستقره أي استقر وثبت على حال (المعجم الوسيط، ص775).

أما في الاقتصاد فإن الاستقرار المالي يعني الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على أداء وظائفه بطريقة فاعلة ودون التوقف حتى في حالة تعرضه للصدمات (Alawode, 2008, p16)، كما عُرف ايضاً بأنه الحالة التي تعاني فيها مجموعة من القطاعات مثل القطاع المالي، الشركات والافراد والحكومات من الأزمات المالية والتي يكون لها آثار سالبة على الاقتصاد الكلي (Allen W. & Wood, 2006, p152) ، وكذلك عُرف الاستقرار المالي بأنه هو تجنب وقوع الأزمات المالية (عبد القادر، 2016م،ص39) ، كما عرف بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسية المناطة به (كالادخار والاستثمار، الإقراض والاقتراض، خلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الاصول) حتى في حالة وجود صدمات خارجية أو في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك من خلال آلية التصحيح الذاتي (Schinasi, 2004,p 8).

بالنظر إلى التعريفات السابقة والتي تناولت مفاهيم وتعريفات الاستقرار المالي يستنتج الباحثون الآتي:

1. أن مفهوم الاستقرار المالي يعني قدرة النظام المالي على أداء وظائفه الأساسية والتي تشمل القيام بدور الوساطة المالية بكفاءة حتى في حالة تعرضه للصدمات.

2. ويمكن تعريفه بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على القيام بوظائفه بكفاءة وفاعلية من خلال الإدارة الكفؤة للمخاطر وتقوية النظم الرقابية والاحترازية لتمكين المؤسسات المالية من العمل على تجنب وامتصاص الصدمات المالية عند وقوعها.

التعريف الاجرائي لمتغيرات الدراسة:

المتغيرات المستقلة:

الدور التنظيمي للبنك المركزي: هو أحد أدوار الرئيسية للبنك المركزي والذي من خلاله يقوم بالتنظيم والاشراف على المصارف من أجل التأكد من سلامتها المالية وكفاءة أدائها وقدرتها على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية في إطار القوانين والتعليمات التي تحكم عمل المصارف(باقر، 2012م، ص134).

الدور الرقابي للبنك المركزي: وهو مجموعة القواعد والإجراءات والاساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات الرقابية والبنوك المركزية بهدف الحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف من اجل الوصول إلى جهاز مصرفي سليم وقادر يمكنه الاسهام في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين(منال، 2009م، 5ص).

المتغير التابع، الاستقرار المالي:

هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على تسهيل عملية تخصيص الموارد الاقتصادية بكفاءة، مع القدرة على إدارة المخاطر المالية والمحافظة على أداء المهام الرئيسية المناطة به حتى في حالة وجود صدمات خارجية أو في حالة عدم التوازن الاقتصادي وذلك من خلال آلية التصحيح الذاتي (Schinasi, 2008,p 8).

نموذج متغيرات الدراسة:

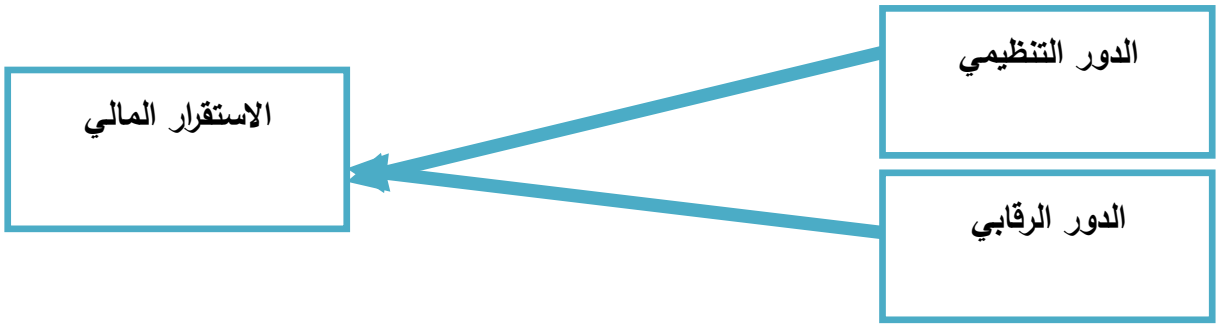

شكل رقم (1):نموذج متغيرات الدراسة

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين في الإدارات المناط بها بالقيام بالدور الرقابي والتنظيمي ببنك السودان المركزي وهي: إدارة تنظيم وتنمية الجهاز المصرفي، إدارة التفتيش، إدارة الرقابة الوقائية، وإدارة المراجعة الداخلية، ويبلغ عدد العاملين بهذه الإدارات (130) موظفاً بعد استبعاد موظفي السكرتاريا. والعاملين الذين يتمتعون بإجازاتهم السنوية وعددهم (27) موظفاً، أما عينة الدراسة تم اختيارها بصورة قصدية عن طريق المسح الشامل حيث تم توزيع (130) إستبانة، كما في الجدول التالي:

جدول رقم (1):الإستبانات الموزعة والمُعادة

م	البيان	الإستبانات الموزعة	الإستبانات المُعادة	الفاقد	نسبة الاستبانات المعادة
1	إدارة تنظيم الجهاز المصرفي	30	29	1	%97
2	إدارة الرقابة الوقائية	35	33	2	%94
3	إدارة التفتيش	45	43	2	%95
4	إدارة المراجعة الداخلية	20	17	3	%85
	المجموع	130	122	8	%94

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يلاحظ الباحثون من خلال الجدول رقم (1) مايلي:

نسبة الاستبانات المعادة بلغت 94%، والفاقد بلغ 6%، أما الإدارات فقد بلغت نسبة الاستبانات المعادة في إدارة تنظيم الجهاز المصرفي 97% وهي أعلى نسبة، بينما بلغت نسبة الاستبانات المعادة من إدارة المراجعة الداخلية 85%.

أداة الدراسة:

وصف أداة الدراسة:

تم الإعتماد على الإستبانة كأداة رئيسية للحصول على البيانات والتي تتكون من قسمين رئيسيين القسم الأول: ويشتمل على البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة، وتتمثل في: (التخصص العلمي، المؤهل العلمي، الإدارة، المسمى الوظيفي، وعدد سنوات الخبرة)، القسم الثاني يتكون من محاور الدراسة وعددها ثلاثة محاور، وبلغ عدد فقرات المحاور (34) فقرة.

صدق أداة الدراسة:

أ. الصدق الظاهري: تم إجراء اختبار الصدق للإستبانة من خلال عرض الاستبانة في صورتها الأولى على سبعة محكمين من ذوي الإختصاص.

ب. الصدق البنائي: للتأكد من صدق أداة الدراسة على نطاق أبعادها ومحاورها، تم استخدام صدق النمذجة بالمعادلة البنائية باستخدام الحزمة الإحصائية للنمذجة البنائية AMOS23، وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم(2): مؤشرات حسن المطابقة للتحليل العاملي التوكيدي

المؤشر	القيمة المقبولة للمطابقة	قيمة أفضل وممتازة للمطابقة
مربع كايChi-square ودرجة حريته df ومستوى الدالة	إذا كانت غير دالة ومرتفعة	قيمة منخفضة تشير إلى تطابق أفضل
مربع كاي المعياري	أقل من 5 قبول وتطابق جيد	أقل من 2 تطابق أفضل
مؤشر المطابقة المقارنCFI	0.90 فأكثر	الواحد الصحيح
الجذر التربيعي لمتوسط خطأ الاقتراب REMSEA	بين 0.06 إلى 0.08	أقل من 0.05 إلى الصفر

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

لكي تكون البيانات مطابقة للنموذج يجب أن تكون قيمة كاي2 غير دالة ونسبتها إلى درجة حريتها (مربع كاي المعياري) أقل من 5 للمطابقة المقبولة وأقل من 2 للمطابقة الممتازة، وأن تكون نسب مؤشر (المطابقة المقارن) >0.90 للمطابقة المقبولة، أو مساوية للواحد الصحيح للمطابقة الممتازة، ومؤشر خطأ الاقتراب رمسي < 0.05، أو مساوية للصفر للمطابقة الممتازة أو ينحصر بين 0.06 إلى 0.08 للمطابقة المقبولة.

إختبار الثبات:

يقصد بالثبات أن المقياس يعطي نفس النتائج إذا أُعيد تطبيقه على نفس العينة ونفس الظروف وبالتالي فهو يؤدي إلى الحصول على نفس النتائج أو نتائج متوافقة في كل مرة يتم فيها إعادة القياس وذلك باستخدام الفا كرنباخ (Cronbach,s Alpha) وذلك كما في الجدول التالي:

جدول رقم (3): مؤشرات الثبات α كرونباخ لمحور دور البنوك المركزية

المحور الأول: دور البنوك المركزية

البعد الأول: الدور التنظيمي للبنك المركزي

الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α
ف1	0.69	ف3	0.68	ف5	0.75	ف7	0.85	ف9	0.73
ف2	0.70	ف4	0.70	ف6	0.68	ف8	0.69		

المتوسط العام للبعد قبل حذف الفقرة 7 = 0.75(9 فقرات) – المتوسط العام للبعد بعد حذف الفقرة = 0.85 (8 فقرات)

البعد الثاني: الدور الرقابي للبنك المركزي

الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α
ف1	0.75	ف3	0.74	ف5	0.84	ف7	0.72	ف9	0.73
ف2	0.74	ف4	0.74	ف6	0.76	ف8	0.76		

المتوسط العام للبعد قبل حذف الفقرة 5 = 0.77 (9 فقرات) – المتوسط العام للبعد بعد حذف الفقرة 5 = 0.84 (8 فقرات)

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية لألفا كرونباخ لأبعاد محور دور البنوك المركزية النتائج التالية:

إن المتوسط العام α كرونباخ على نطاق البعد الأول فقد بلغ معامل ألفا كرونباخ بعد حذف الفقرة (7) (α = 0.85) وعلى نطاق البعد الثاني بلغ معامل ألفا كرونباخ (α =0.84) مما يؤكد تحسن مستوى الثبات بعد استبعاد الفقرتين (7) من البعد الأول، و(5) من البعد الثاني لمحور دور البنك المركزي.

جدول (4) : مؤشرات الثبات α كرونباخ لمحور الاستقرار المالي

المحور الثاني: الاستقرار المالي

الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α	الفقرة	α
ف1	0.87	ف3	0.86	ف5	0.87	ف7	0.87	ف9	0.87
ف2	0.87	ف4	0.88	ف6	0.86	ف8	0.86		

المتوسط العام للمحور الثالث =0.88

α كرونباخ للاستبانة = 0.945 (عدد الفقرات 34)

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية لـ α كرونباخ بالجدول (9) أن α كرونباخ لجميع فقرات المحور الثاني والمحور الثالث أن جميعها مؤشرات ثبات > 0.60، كما أن مؤشرات α كرونباخ لمتوسطات ثبات المحور الثاني > 0.60 ، وقد كانت جميع قيم الارتباطات المصححة لفقرات المحور موجبة الإشارة، كما أن α كرونباخ على نطاق الدرجة الكلية للاستبانة بلغت (0.945)، مما يؤكد من وجهة نظر الدارسون أن جميع فقرات المحور الثاني (الاستقرار المالي) والاستبانة ككل تتصف بالثبات والاستقرار في مفهومها العام لدى عينة الدراسة.

تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة:

جاء تحليل البيانات الشخصية لافراد عينة الدراسة كما يلي:

جدول رقم(5): البيانات الشخصية لافراد عينة الدراسة

التخصصات	التكرار	%	المؤهلات العلمية	التكرار	%	الإدارة	التكرار	%
اقتصاد	37	31.9	دكتوراه	2	1.7	الرقابة الوقائية	33	28.4
محاسبة	26	22.4	بكالوريوس	45	38.8	تنمية وتنظيم الجهاز المصرفي	28	24.1
دراسات مصرفية	31	26.7	ماجستير	64	55.2	التفتيش	38	32.8
إدارة أعمال	16	13.8	أخرى	5	4.3	المراجعة الداخلية	17	14.7
أخرى	6	5.2						
المجموع	116	100		116	100		116	100

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يلاحظ الباحثون من خلال الجدول رقم (5) مايلي:

1. ان تخصص الإقتصاد والدراسات المصرفية تمثل نسبة (58.6)، وهو التخصص الأقرب لمجال الدرسة ثم يلي ذلك المحاسبة بنسبة (22.4%)، ثم ادارة الاعمال (13.8%)، واخرى نسبة (5.2%)، أي ان اغلبية المبحوثين ذوو علاقة بمتغيرات الدراسة وينعكس ذلك إيجابا على اجاباتهم.
2. أن الذين مؤهلهم بكلاريوس فما فوق يمثلون نسبة (95.7) مما يعني ان افراد عينة الدراسة مؤهلون علمياً للإجابة على فقرات الدراسة.
3. أن اغلبية عينة الدراسة يعملون بالإدارات ذات العلاقة الدور التنظيمي والرقابي للبنك المركزي بإعتبار أن عينة الدراسة عينة قصدية.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل:

تم استخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعيةStatistical Package for Social Sciences والتي يرمز لها اختصاراً بالرمز (SPSS) والحزمة الإحصائية للنمذجة البنائية والمعروفة إختصاراً بـ (AMOS)، من خلال المقاييس التالية:(مقاييس التكرارات ومقاييس النزعة المركزية ومعامل الارتباط والفا كرومباخ ونموذج الإنحدار المتعدد).

الإحصاء الوصفي لبيانات الدراسة:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية وفقا للجداول التالية:

دور البنوك المركزية:

البعد الأول: الدور التنظيمي لـلبنك المركزي:

جدول رقم(6): المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الدور التنظيمي لبنك السودان

مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة	ترتيب الاهمية
مكنت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف من مواكبة المعايير الرقابية الصادرة عن المؤسسات الدولية مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية.	4.06	0.88	0.81	كبيرة	2
أدت المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي المصارف لاتباع أفضل الممارسات لتقليل المخاطر وإدارتها بصورة جيدة.	3.98	0.80	0.80	كبيرة	4
تُصاغ المنشورات الصادرة عن البنك المركزي بصورة موضوعية وواضحة وقابلة للفهم.	3.60	0.96	0.72	كبيرة	6
تمتاز المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي بقابليتها للتطبيق بواسطة المصارف العاملة في السودان.	3.98	0.72	0.80	كبيرة	3
تراعي المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي طبيعة نشاط المصارف المتخصصة.	3.42	1.08	0.68	كبيرة	7
ليس هنالك تضارب في المنشورات والموجهات الصادرة عن البنك المركزي.	3.36	1.00	0.67	متوسطة	8
تعتبر اوراق العمل والمذكرات التفسيرية الصادرة عن البنك المركزي مواكبة للمستجدات والتطورات في مجال المعايير الرقابية العالمية.	3.66	0.86	0.73	كبيرة	5
يعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات المالية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل على المواءمة بين مقررات لجنة بازل والصيرفة الإسلامية.	4.23	0.72	0.85	كبيرة جداً	1
المتوسط العام للبعد	3.79	0.88	0.76	كبيرة	

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول أعلاه أن المتوسطات الحسابية للدور التنظيمي للبنك المركزي تتراوح بين (4.23 إلى 3.36 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.72 إلى 1.08)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (85% إلى 67%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) والرابعة (3.40 إلى 4.19) والخامسة (4.20 إلى 5)، مما يعني أن ممارستها من وجهة نظر عينة الدراسة تتراوح بين متوسطة وكبيرة وكبيرة جداً.

البعد الثاني: الدور الرقابي لبنك السودان المركزي:

جدول رقم(7): المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الدور الرقابي لبنك السودان

مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة	الاهمية
الرواجع الدورية التي يطلبها البنك المركزي كافية لتزويده ببيانات ومعلومات المصارف.	3.81	0.94	0.76	كبيرة	7
المعلومات المُرسلة من المصارف تُمكن البنك المركزي من التأكد من التزامها بالضوابط الرقابية الاحترازية وتقييم المخاطر الكامنة في اعمالها المصرفية.	3.62	0.93	0.72	كبيرة	8
التفتيش الذي يقوم به البنك المركزي بصورة دورية يساعد في التأكد من معرفة التزام المصارف بالموجهات والتعليمات وكفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية.	4.31	0.73	0.86	كبيرة جداً	1
يقوم البنك المركزي بمد المصارف بنتائج التفتيش التقويمي الأمر الذي يمكن أن يساعدها في اتخاذ وتنفيذ الاجراءات التصحيحية المناسبة.	4.22	0.71	0.84	كبيرة جداً	2
تراعي فرق التفتيش التابعة للبنك المركزي حجم وطبيعة المخاطر بالمصارف عند قيامها بإجراء التفتيش التقويمي.	3.89	0.81	0.78	كبيرة	5
تؤدي الجهود الإشرافية التي يتبعها البنك المركزي إلى ضمان التزام المصارف بالمنشورات والموجهات الصادرة عنه.	4.08	0.76	0.82	كبيرة	3
آليات تدخل البنك المركزي تحد من انهيار المصارف وذلك من خلال التنبيه للمخاطر التي تتعرض لها المصارف	4.01	0.84	0.80	كبيرة	4

بصورة منفردة وتقديم الدعم الفني المناسب لها.					
الرقابة المصرفية اللصيقة التي يمارسها البنك المركزي على المصارف التي تتصف بضعف مؤشرات السلامة المالية	3.84	0.88	0.77	كبيرة	6
تعتبر فعالة في تحسين مؤشراتها المالية.					
المتوسط العام للبعد	3.97	0.82	0.79	كبيرة	

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (7) أن المتوسطات الحسابية للدور الرقابي للبنك المركزي تتراوح بين (4.31 إلى 3.62 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.71 إلى 0.94)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (86% إلى 72%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الرابعة (3.40 إلى 4.19) والخامسة (4.20 إلى 5)، مما يعني أن الدور الرقابي من وجهة نظر عينة الدراسة يمارس بين درجة كبيرة جداً وكبيرة.

الاستقرار المالي:

جدول رقم (8): المتوسط الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لواقع الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي

مضمون الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الممارسة	الاهمية
يوجه البنك المركزي المصارف بإيقاف الانشطة المصرفية التي تهدد الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.	3.93	0.75	0.79	كبيرة	3
يتخذ البنك المركزي الاجراءات المناسبة مع المصارف التي تهدد الاستقرار المالي مثل إعادة الهيكلة والدمج.	3.83	0.92	0.77	كبيرة	6
برامج الاصلاح التي وضعها البنك المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة تُساعد في المحافظة على الاستقرار المالي والمصرفي.	3.96	0.84	0.79	كبيرة	1
يمكن الاعتماد على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي في الحكم على مستوى الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.	3.94	0.76	0.79	كبيرة	2
يتبع البنك المركزي سياسات وإجراءات وقائية مع المصارف التي تتصف بسلامة مؤشراتها المالية لضمان استمرارية بقائها داخل نطاق الاستقرار المالي.	3.86	0.81	0.77	كبيرة	5
عززت السلامة المالية للمصارف من قدرتها على مواجهة الازمات المالية مما ادى إلى المحافظة على الاستقرار المالي.	3.82	0.85	0.76	كبيرة	7
ساعد احتفاظ المصارف برأس مال اعلى وفق مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية المصارف في تحقيق الاستقرار المالي.	3.87	0.80	0.77	كبيرة	4
عمل البنك المركزي على ضمان عدم اتساع الازمات المصرفية ومنع انتقالها من مصرف لآخر الأمر الذي ساعد في الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.	3.73	0.94	0.75	كبيرة	8
يستخدم البنك المركزي ادوات الرقابة الاحترازية الكلية لتجنيب المصارف المخاطر النظامية (مخاطر التضخم وتقلبات اسعار العملات)	3.37	1.08	0.67	متوسطة	9
المتوسط العام للبعد	3.81	0.86	0.76	كبيرة	

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

بالمثل يتضح من المؤشرات الإحصائية للجدول رقم (8) أن المتوسطات الحسابية للاستقرار المالي للجهاز المصرفي تتراوح بين (3.96 إلى 3.37 من 5) مع انحرافات معيارية تراوحت بين (0.75 إلى 1.08)، كما أن الأوزان النسبية المرجحة تراوحت بين (79% إلى 67%)، وهي مؤشرات إحصائية تنحصر ضمن فئة المتوسط الثالثة (2.60 إلى 3.39) والرابعة (3.40 إلى 4.19)، مما يعني أن الاستقرار المالي ببنك السودان من وجهة نظر عينة الدراسة بين درجة كبيرة ومتوسطة.

إختبار فرضيات الدراسة:

للتأكد من أن المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي، الاستقرار المالي)، ملائمة لتحليل الانحدار المتعدد، لجأ الدارس إلى حساب مؤشرات تضخم التباين VIF والتباين المسموح Tolerance ومؤشر دربن واتسون DW والنتائج يتضمنها الجدول التالي:

جدول رقم(9) :مؤشرات ملائمة النموذج للمتغيرات المستقلة لتحليل الانحدار المتعدد

المتغير	تضخم التباين VIF	التباين المسموح Tolerance	ومؤشر دربن واتسون DW
الدور التنظيمي	2.111	0.474	2.01= 2 تقريباً
الدور الرقابي	2.273	0.440	

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية لملائمة نموذج الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بالجدول رقم (9) الحقائق التالية:

1. إن قيم تضخم التباين VIF للمتغيرات المستقلة تتراوح بين (2.111 إلى 2.391) وهي جميعها قيم < 10 .
2. إن قيم التباين المسموح Tolerance تتراوح قيمها بين (0.418 إلى 0.474) وهي جميعها قيم > 0.05 .
3. إن قيمة مؤشر دربن واتسون DW المحسوبة تساوي (2.01) وهي تساوي (2) تقريباً.

من خلال هذه المؤشرات يتضح عدم وجود ارتباطات ذاتية Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة قد تؤثر في قيم الانحدار المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

نتائج الفرضية الرئيسية: والتي تنص على أنه " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لدور للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، وللتحقق من نتائج الفرضية الرئيسية عمد الدارس إلى إجراء تحليل الانحدار المتعدد وكانت النتائج كما يلي:

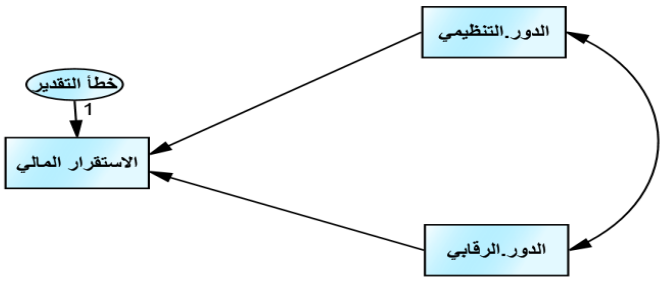

شكل رقم(2): نموذج تحليل المسار للفرضية الرئيسية

جدول رقم(10): تحليل التباين الآحادي لمعنوية نموذج الانحدار المتعدد لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	R	R2	ف	الدلالة
الانحدار	1916.32	2	958.16	0.733	0.538	65.76	0.000

البواقي	1646.51	113	14.57
الإجمالي	3562.83	115	

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية لمعنوية أثر المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية) في المحافظة على الاستقرار المالي النتائج التالية:

1. إن قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) والمتغير التابع (الاستقرار المالي) يساوي (R= 0.733).
2. إن قيمة معامل التحديد لأثر المتغيرات المستقلة (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في المتغير التابع (الاستقرار المالي) تبلغ (R2 = 0.538).
3. إن القيمة المحسوبة لـ (ف= 65.76) وهي قيمة مرتفعة ودالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.05 > 000.0) مما يؤكد أن حجم التأثير (0.538) للدور التنظيمي والدور الرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي تأثير معنوي وقوي.

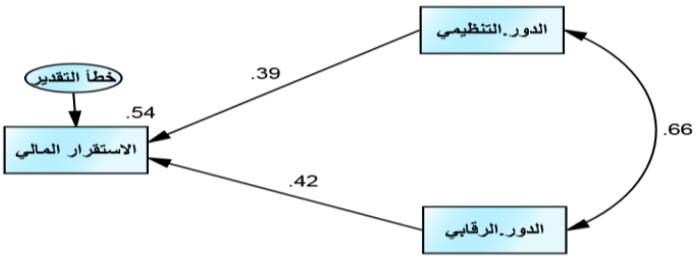

شكل رقم(3): مؤشرات نموذج تحليل المسار لأثر الدور التنظيمي والرقابي للبنوك المركزية في الاستقرار المالي

يتبين من الشكل (3) لتحليل المسار بين الدور التنظيمي والرقابي كمتغيرات مستقلة والاستقرار المالي كمتغير تابع، أن قيمة الارتباط بين الدور التنظيمي والاستقرار المالي تبلغ (0.39) وأن قيمة معامل الارتباط بين الدور الرقابي والاستقرار المالي تبلغ (0.42) وأن معامل الارتباط بين المتغيرين المستقلين (الدور التنظيمي والدور الرقابي) = 0.66 وهي قيمة أقل من 0.90 مما يدحض احتمالية الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقلين والتي قد تؤثر في نتائج تحليل الانحدار المتعدد. كما أن إجمالي حجم الأثر للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي تبلغ (54%) تقريباً وهي ما أظهرته نتائج تحليل الانحدار (R2 = 0.538).

نتائج الفرضيات الفرعية من خلال تحليل الإنحدار التدريجي:

جدول رقم(11):نتائج تحليل الانحدار التدريجي

المتغير	B	R	التأثير R2	التأثير التدريجي	ف	الدلالة	ت	الدلالة
الثابت	4.932	0.733	0.538	-	20.51	0.000	1.89	0.062
الدور التنظيمي	0.385			0.084			4.53	0.000
الدور الرقابي	0.420			0.454			4.93	0.000

المصدر:اعداد الباحثون من الدراسة الميدانية ، 2017

يتضح من المؤشرات الإحصائية للانحدار التدريجي بالجدول رقم (11) النتائج التالية:

1- إن إجمالي تأثير المتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي يبلغ (53.8%)، أما أثر الدور التنظيمي منفرد قد أظهرت نتائج تحليل الانحدار التدريجي أنه يؤثر بنسبة (8.4%) من إجمالي حجم الأثر الكلي للاستقرار المالي، كما أن قيمة (ت = 4.53) وهي دالة إحصائياً على التأثير المعنوي للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، ويخلص الدارسون من هذه النتيجة إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في الدور التنظيمي يؤدي إلى الاستقرار المالي بنسبة (8.4%). وبناءاً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية الأولى وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور التنظيمي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي". فرضية مقبولة، واثر الدور الرقابي منفرد فقد أظهرت النتائج أنه يؤثر بنسبة (45.4%) من إجمالي حجم الأثر الكلي للاستقرار المالي، وبالمثل فإن قيمة (ت =4.93) دالة إحصائياً على معنوية أثر الدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي، ويفسر الدارسون هذه النتيجة إلى أن الزيادة بدرجة واحدة في الدور الرقابي يعني زيادة الاستقرار المالي بنسبة (45.4%). وبناءً على هذه النتيجة يصبح نص الفرضية الفرعية الثانية وهي " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للدور الرقابي للبنوك المركزية في المحافظة على الاستقرار المالي". فرضية مقبولة.

2- بناءاً على مؤشرات عمود B بالجدول (20) تصبح معادلة التنبؤ للمتغيرين (الدور التنظيمي، الدور الرقابي) في المحافظة على الاستقرار المالي كالتالي:

الاستقرار المالي = 4.932 + (0.385) الدور التنظيمي + (0.420) الدور الرقابي + خطأ التقدير

النتـــــائج:

1. إعتمد بنك السودان المركزي على المؤسسات التنظيمية والرقابية الإسلامية مثل مجلس الخدمات المالية الإسلامية والتي تعمل بصورة اساسية على إصدار المعايير التنظيمية والرقابية التي تنظم عمل المصارف الإسلامية.
2. ساعد التفتيش الذي يقوم به بنك السودان المركزي على المصارف بصورة دورية في معرفة مدى التزامها بالموجهات والتعليمات الصادرة عنه ومدى كفاءة الإدارة وانظمة الرقابة الداخلية بها.

3. ساعدت برامج الاصلاح التي وضعها بنك السودان المركزي لبعض المصارف المتعثرة والضعيفة في المحافظة على الاستقرار المالي للجهاز المصرفي.

من خلال نموذج الإنحدار المتعدد توصل الباحثون الى أن إجمالي التأثير المتغيرين(الدور التنظيمي، والدور الرقابي) للبنوك المركزية في الاستقرار المالي يبلغ (53.8%)،أما التاثير الفردي كمايلي:

1. وجود أثر معنوي للدور التنظيمي في تحقيق الاستقرار المالي يبلغ (8.4%).
2. وجود أثر معنوي للدور الرقابي في تحقيق الاستقرار المالي يبلغ(45.4%).

يفسر الباحثون أن تاثير المتغيرات المستقلة كان بنسبة (53.8%)، وأن ما تبقى من حجم تأثير في الاستقرار المالي والبالغ (46.2%)، يرجع إلى متغيرات أُخرى خارج نطاق الدراسة الحالي.

التوصيات:

1. أهمية استمرار بنك السودان المركزي في وضع برامج الاصلاح للمصارف المتعثرة من أجل تعزيز الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي.
2. العمل على تحسين الدور التنظيمي لبنك السودان المركزي لتحقيق الاستقرار المالي بالجهاز المصرفي.
3. تعزيز الدور الرقابي للبنك المركزي من خلال زيادة عدد مرات التفتيش على الجهاز المصرفي لتحسين التزام المصارف بموجهات البنك المركزي وبالتالي المحافظة على الاستقرار المالي.

المراجـــــع:

1. المعجم الوسيط، حرف القاف، مادة (ق ر ر)، ص725.
2. مليكة، صديقي وبهية، كروح، (2016م)، العولمة المالية والاستقرار المالي، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، الجزائر، العدد 7.
3. عبد الواحد، رسل ووهيب، حمزة، (2016م)، دور البيانات المالية في تحقيق الرقابة الإشرافية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد الحادي عشر، العدد 34، ص95.
4. عبد الرحمن، مغاري وغنية، شيخي، (2013م)، الالتزام بالضوابط الرقابية البنكية الفعالة كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، العدد 21، ص 9-22.
5. السبعاوي، مشتاق وآخرون، (2012م)، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الاسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، العراق، المجلد 2، العدد 2، ص65-90.
6. باقر، موفق، (2012م)، تقويم أداء المصارف بموجب معايير CAMELS، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، العراق، المجلد السابع، العدد 18، ص134.
7. قريط، عصام، (2011م)، دراسة أثر رقابة البنك المركزي في الودائع والائتمان في المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سوريا الدولي الاسلامي، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق،سوريا، المجلد 27، العدد الثالث، ص154.
8. أمين، صلاح الدين محمد، (2010م)، إستخدام نظام التصنيف CAMELS في تحقيق السلامة المالية للمصارف، مجلة المنصور، كلية المنصور الاهلية، العراق، العدد13، ص 6-14.
9. منال، منصور، (2009م)، إدارة المخاطر الائتمانية ووظيفة البنوك المركزية القطرية والاقليمية، بحث مقدم في الملتقى العلمي حول الازمة المالية والاقتصادية الدولية الحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس، الجزائر، ص5.

10. معتوق، سهير محمد، (2000م)، اهمية الدور الإشرافي للبنك المركزي في ظل التحرير المالي، مجلة مصر المعاصرة، مصر، المجلد 91، العدد 458، ص123.

11. ريمة، ذهبي، (2011م)، الاستقرار المالي النظامي بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري، بحث دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشور، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير جامعة قسنطينة2 ، الجزائر.

12. الشرفا، ياسر عبد طه، (2010م)، تقويم أثر فعالية الرقابة المصرفية على المصارف الإسلامية من واقع ممارسة سلطة النقد الفلسطينية، بحث دكتوراه في الدراسات المصرفية، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

13. عثمان، وفاء محمد، (2008م)، قياس فاعلية الجهاز المصرفي وأثره في تطوير سياسات المصارف في السودان، بحث دكتوراه في الاقتصاد، غير منشور، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية الدراسات العليا، السودان.

14. عبد القادر، شقروش، (2016م)، اشكالية تحرير حساب رأس المال وأثرها على الاستقرار المالي في الدول النامية، بحث ماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشور، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

15. الأعرج، رأفت علي، (2009م)، مدى أهمية نظام ضمان الودائع في تدعيم شبكة الأمان المالي، بحث ماجستير في المحاسبة والتمويل، غير منشور، الجامعة الإسلامية، كلية الدراسات العليا، غزة، فلسطين.

16. موسى، احلام مبارك، (2005م)، آلية رقابة البنك المركزي على أعمال البنوك في ظل المعايير الدولية، بحث ماجستير في علوم التسيير، غير منشور، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر.

17. Apatachioae, Adiana, (2013), Central Banks and Financial Stability, published scientific paper, practical application science, Faculty of Economic and business administration, Alexandru Ioan Cuza university, Romania, volume1, Issue1, pp 245- 253.

18. Tokucu, Erkan, (2012), Financial Stability and Central Banks: can central banks secure financial stability, published scientific paper, journal of E.A.S, faculty of economic, Marmara university, Turkey,issue2 , pp85-102.

19. Uyen Dang, The CAMEL rating system in banking supervision, master study research, unpublished, (Finland: Arcada university of applied science, 2011), pp 8-15

20. Allen W. & Wood, (2006), Defining and achieving Financial Stability, Journal of Financial Stability, Cass business School, City university, England, p152.

21. J. Schinasi, Garry, (2004), Definition of Financial Stability, International Monetary Fund, working paper No 04/187, p8.